

الكون يتحدث باسم الله قراءة في النأثر والنأثير المتبادل بين الخلق والنشريع

إعداد: أحمد يعقوب ولد أحمد يزيد

أستاذ الثقافة الإسلامية بجامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا

تمهيد:

لقد عني السابقون بأحكام الوضع وبتنقيح المناط وتحقيقه، بوصف تلك الموضوعات أهم المباحث المتعلقة بالواقع الذي تطبق فيه وتترل عليه الأحكام الشرعية، كما عني اللاحقون بفقه الواقع وتطوره وتجده وتبدله وتغيره على أنه واحد من أهم سبل التوصل للحكم الشرعي المناسب وتزيله في محله المناسب. ولكن لم أجد في القديم ولا في الحديث من نبه إلى دور الواقع في تشريع الأحكام لا في إناطتها، اللهم إلا نتفا هنا وهناك ومسائل متفرقة دون التذكير بدور الواقع في الحكم بها أو عليها.

ولا بد في المقدمة من أن أبين المقصود بالواقع في هذا البحث ألا وهو الوجود الخَلْقِي الفطري الكوني الذي لا مناص منه ولا سبيل إلى تغييره، أو هو جعل الخالق كائنا ما على حالة ما أو صفة ما، يمكن أن تدل على أمر أو حكم ما.

والمقصود بالتأثير المنسوب للواقع أعلاه، هو التأثير المباشر في الحكم الشرعي، بحيث يكون للواقع دلالة أو أثر في إثبات حكم شرعي لأمر ما أو نفيه عنه. ولا أقصد التأثير الوضعي أو العَلِّي بمعنى تغير الحكم لتغير الوضع أو العلة أو الواقع المعرض للتغير، وأثر ذلك في تزيل الحكم الشرعي، فذلك قد أشبع بحثا بما يكفي وربما أكثر في مباحث العرف وتغير الفتوى بتغير الأحوال والأزمان وأحكام الوضع.

ومن يطالع أبواب أصول الفقه المختلفة يجد الأصوليين أو أكثرهم من ذوي المرجعيات الأشعرية خاصة حريصين على نفي أي دلالة تشريعية عن أي مصدر غير الوحيين، سواء كان عقلا أو ذوقا أو غيرهما، وهو أمر مفهوم

في السياق التاريخي والفكري السائد أوان نشأة علم أصول الفقه وتطوره ونضجه، مما أوجد انفصاما نظريا على الأقل بين الشرع والعقل، وبين الشرع والواقع، ولا أدل على هذا الانفصام بين الشرعي والواقعي الذي ذكرته، ولا على إبعاد الثاني عن الأول مما ذكره كثير من الأصوليين من أن أحكام الوضع، التي هي أهم باب تحدث فيه الأصوليون عن الواقع، من أسباب وشروط وموانع لا مناسبة بينها وبين الحكم في نفسها، في الغالب، وكذلك ربطهم أثر الأوضاع بالاستدلال على مكان الحكم الشرعي لا إنشائه، ثم جعل الحكم الوضعي قسيما للحكم الشرعي لا قسما منه، وهذا ما يبعد أي دور له في تشريعه.

ويبدو هذا جليا من تعاملهم مع أحكام الوضع وتعريفهم إياها على أنها مجرد علامات، ومن ثم عرفوها بأنها "ما استفيد بواسطة نصب الشارع علما معرفا لحكمه"⁽¹⁾ قال ناظم تنقيح القراني⁽²⁾

فإن معنى الوضع أن من شرع يقول هذا في الوجود إن وقع
فلتعلموا أي حكمت بكذا والعسر تطليق به من باب ذا

ولكن ذلك التعريف وتلك الصفة لا تخلو من إيماءات توحى بأن للوضع تأثيرا في الشرع أو مناسبة له، ومنها مثلا تسميتهم الوضع بـ "الحكم الوضعي" ففي ذلك وصف له بأنه حكم منسوب للوضع وللشرع معا، وتأكيدهم على أن "مقتضى خطاب الوضع الطلب".⁽³⁾ هذا إضافة إلى أنه

⁽¹⁾ شرح مختصر الروضة/ نجم الدين سليمان الطوفي/ ط. مؤسسة الرسالة/ 1987/ ت عبد الله تركي/ ج 1 ص 411

⁽²⁾ نظم تنقيح الفصول للقراني تأليف مولود بن أحمد الجواد/ ط دون دار نشر 2004 ص 86

⁽³⁾ شرح مختصر الروضة/ نجم الدين سليمان الطوفي/ ط. مؤسسة الرسالة/ 1987/ ت عبد الله تركي/ ج 1 ص 416

بعد التأمل نتأكد من رجوع كثير من مسائل أصول الفقه وأسس العقيدة وفروع الفقه بوجه ما إلى هذا الأصل الذي لا يمكن تجاهله، وهو سنة الله في الكون التي لا تتغير ولا تتبدل، وفطرته التي فطر الناس عليها، وصبغة الله التي صبغ بها العالم ومن أحسن من الله صبغة. "فالواقع من مظاهر الكون ومن أحداث الحياة الجارية هو الأقرب إلى ذهن الإنسان كمنطلق لحركته في المعرفة، فلو ترك العقل حراً على فطرته فإن هذه الفطرة توجهه تلقائياً إلى واقع الطبيعة والحياة للنظر فيها".⁽⁴⁾ ونحن هنا من جانبنا يمكن أن ننظر في ذلك التأثير من خلال ثلاثة أقطاب رئيسية نتلمس فيها علاقة الواقع بالنص، وعلاقة الواقع بتأصيلات الأصوليين، وعلاقة الواقع ببعض مبادئ العقائد، وعلاقة الواقع بتفريعات الفقهاء.

القطب الأول: الواقع والنص

لا شك أن النص حاكم على غيره، ولا يصح أن يحكم غيره عليه إلا في حدود ما أقره هو نفسه، ولا يجوز التقدم بين يديه ولا معارضته ولا تأويله ولا تفسيره على وجه يعود عليه بالإبطال، ولكن إيماننا بقداسة النص وعصمته ومكانته يجعلنا نؤمن بأنه لا يمكن ولا يجوز أن يخالف العقل الصحيح ولا الواقع الثابت الذي لا يصح نفيه بوجه من الوجوه، ومن هنا حكم علماء الحديث والأصول وغيرهم بضعف أي نص أو استشكله أو التوقف فيه ما خالف أحد هذين الأصلين أو كلاهما. وجعلوا من الأمور التي يعلم بها ضعف الخبر مخالفته للواقع أو ما علم ضرورة. قال ناظم تنقيح

(4) دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين/ د. عبد المجيد النجار/ ط. الدار العربية للعلوم والمعهد العالمي للفكر الإسلامي/ الثانية/ 2005/ ص 56

الفصول للقراقي: (5)

كذب الحديث أن ينافي ما علم ضرورة أو بالدليل قد حتم

فأي خبر عارض معلوما عقليا أو واقعا بالضرورة معارضة صريحة لا يمكن رفعها، حكمنا بضعف الخبر أو خطئه، وذلك مثل القول مثلا بأن الواحد ليس نصف الاثنين، في العقليات، أو أن النار ليست حارقة في الطبيعيات.

وكما أن للواقع تأثيرا في تصحيح النص وتضعيفه فإن له أثرا أكبر في تفسيره وتأويله، وقد حكم العلماء بسلطة الواقع في ذلك، فجعلوه من المخصصات للأحكام والأخبار، وحكموا بأن العموم يمكن بل يجب أحيانا أن يحكم بتخصيصه بالواقع، إذا كان بقاءه على عمومته ينافي المشاهد المعلوم ضرورة، أو يؤدي الحكم بعمومه إلى القول بعدم صحة الحكم أو صدق الخبر، وهو ما يتره عنه الشرع. ومن أشهر أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ (الأحقاف: 24) فإنه نص اتفقوا على تخصيصه بالواقع المشاهد من كون آثار أولئك الأقوام ما زالت ماثلة حتى الآن، وبقاؤه على عمومته يعود على النص الشرعي بما يتره عنه. ومثله كثير في القرآن والسنة بل وفي الكلام العادي. قال ناظم تنقيح الفصول للقراقي: (6)

والحس في المخصصات ذكروا كقولـه سبحانه تدمر

وكثير من أحكام الشرع لا يمكن أن تفهم ولا أن تفسر إلا في سياق

(5) نظم تنقيح القراقي (م س) ص 301

(6) نظم تنقيح الفصول للقراقي تأليف مولود بن أحمد الجواد ط 2004 دون دار نشر ص 184

الواقع، وإلا يجد الناظر خللا واضحا لا يمكن جبره في معنى النصوص الشرعية. وأذكر في هذا المقام سجلا دار بين متحاورين في مسألة تعدد الزوجات، ذهب فيه أحد الطرفين إلى أن التعدد هو الأصل والإفراد هو الفرع، واستدل على ذلك بقوله تعالى ﴿قَانِكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَفِلَتْ وَزَبَعَ فَإِنْ خِفْتُمْ ۖ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ (النساء: 3) ودليله أن الآية قدمت التعدد على الأفراد فدل على أنه الأصل، من وجهة نظره، وهذا التفسير وإن كان مقبولا من حيث المبدأ فإنه لا يخلو من اعتراضات نكتفي منها بالمرتبط بموضوعنا، ويمكن أن نورد في شكل سؤال كوني خلقي لا نصي فقهي، نصوغه صياغة منطقية ليسهل الاستدلال به وهو: أن الذي أنزل القرآن هو الذي خلق الإنسان وهو أعلم به، وفي نظرة عامة على البشر نجد أن الذكور والإناث متساوون في الغالب أو متقاربون في النسبة، في عموم الدنيا، ولا يحتل هذا التوازن إلا لسبب طارئ غالبا ما يكون من صنع الإنسان نفسه، كالتدخل الإنساني في نوع الجنين أو إجهاضه إن كان أحد الجنسين غير مرغوب فيه، وهذا ما رجح عدد الذكور على الإناث في الصين، أو حروب وفتن غالبا ما يكتوي بنارها الرجال أكثر من النساء. وأكثر من هذا فإن الإحصاءات أثبتت أن القدر يتدخل فيجعل المواليد الذكور أكثر من المولودات البنات، مراعاة لتهور الرجال ودخولهم المخاطر الذي يعود فيعادل النسبة أو يجعلها تقترب من التعادل في النهاية.

وبناء على هذا، وبما أن انعدام التوازن بين الجنسين حالة طارئة فإنه لا يمكن أن يكون الحكم المبني عليه إلا حكما طارئاً، وإلا وقع اضطراب لا يقول به أحد ولا يدعو إليه أحد بين الشرع والواقع. فلو قرر الرجال تطبيق هذا الأصل كما يراه البعض، وأراد كل أن يتزوج أكثر من واحدة بناء على أنه الأصل فمن أين نأتي بالعدد الباقي من النساء، ولو كان هذا هو الحكم

الشرعي المطلوب لخلق الله مقابل كل رجل أربع نساء، ليقع التوازن بين الشرع والواقع.

القطب الثاني: الواقع وأصول الأصول

من مباحث الأصول التي تتصدر أكثر كتب أصول الفقه مسألة حكم الأشياء قبل ورود الشرع، هل هو التحريم أو الإباحة أو التوقف؟ وهو خلاف وإن رأينا بادي الرأي أنه نظري افتراضي، فإنه ينبني عليه كثير من أحكام المستجدات والمسائل المسكوت عنها، ويعرفنا بالحكم الواجب استصحابه لها عند الحكم عليها أو الاختلاف فيها؟⁽⁷⁾ وهناك من قال نستصحب أصل الإباحة، وهناك من قال نستصحب أصل الحرمة، وهناك من قال بأن نتوقف في الجميع.

وأرى أن الأولى أن نستصحب لكل شيء ما يناسبه من أحكام، لا أن نستصحب قولاً واحداً نحكم به بإطلاق في جميع المسائل، إذ يمكن استصحاب حكم شرعي يناسب الواقع والخلق والفطرة في كل كائن حسب طبيعته. فلو اختلفنا مثلاً في حكم أكل ذي لحم أياً كان، كما اختلفوا من قبل في أكل لحم الأرانب والثعالب والزرافة وسنور البر، فيمكن الرجوع إلى طبيعة كل كائن وليس إلى مطلق أصل الحلية أو التحريم، فنحكم مثلاً بحلية ما تستطيه النفس فطرة، وتحريم أو كراهة ما تنفر منه فطرة، أو تحريم آكلات اللحوم، وإباحة غيرها مما لا تنفر النفس منه طبعاً.

وقد رفض الإمام الغزالي الاستدلال بمقتضى هذا الأمر مثل خلق الله تعالى الطعوم في المطعومات والذوق فيها على أنه أراد انتفاعنا بها، ورد على

(7) شرح مختصر الروضة/ نجم الدين سليمان الطوفي/ ط. مؤسسة الرسالة/ 1987/ ت عبد الله تركي/ ج 1 ص

ذلك ردا عقديا أشعريا أكثر من كونه ردا فقها أصوليا وهو "أن الله خلق العالم لا لعله، وإن سلم، فلعله خلقها لا لينتفع بها أحد، أو لعله خلقها ليدرك ثواب اجتنابها مع الشهوة كما يثاب على ترك القبائح المشتهاة"⁽⁸⁾. وحقته في كل ذلك وفي رفض القولين بإباحة وحظر الأشياء قبل ورود الشرع "ألا خطاب قبل ورود السمع".⁽⁹⁾ والجواب عن دليله أنا لا نتحدث عن ثواب عقاب أخرويين، فهذان لا مجال لإثباتهما إلا بنص، ولا نتحدث عن واقع منفصل عن السمع، بل مبنيا عليه مؤكدا له متسقا معه. والجواب عن تعلييله بأن خلق الله لأمر لكي لا ينتفع به أن ذلك لا تخفى منافاته للحكمة التي هي صفة من صفات الله ومقتضى اسم من أسمائه. والجواب عن تعليله بأن الله خلق الأمر ليختبر به الناس متأت ومستقيم فيما لم يخلق في الناس حاجة إليه، مما فيه صفات أخرى ومضار منفرة وإن كان فيه ما يجذب النفس إليه ظاهرا، وذلك مثل الخمر، فإن بعض النفوس تنجذب إليها ولكنها لا تحتاج إليها ويمكن أن تستغني عنها، وفيها من المفسد والمضار ما يكفي للاستدلال على الابتعاد عنها، ولذا ابتعد عنها كثيرون بالفطرة لا بالحكم الشرعي. وأما غيره مما خلقه الله تعالى على أصل الاستطابة التي لا مضاد لها، وخلق في الناس ضرورة أو حاجة إليه فلا يتصور خلقه لكيلا يستفاد منه أو ينتفع به.

ولكن الإمام الغزالي اقترب جدا من نقيض قوله هذا برفض كل دليل خلقي فطري عندما تحدث عن توقيف اللغة، وذكر أن التوقيف محتمل بمعناه الخلقي الفطري، وحمل عليه كل الأقوال الواردة في المسألة وإن لم يرجح منها واحدا على الآخر، "أما التوقيف فبأن يخلق الأصوات والحروف بحيث يسمعهما واحد أو جمع ويخلق لهم العلم بأنها قصدت للدلالة على المسميات.

(8) المستصفي/ محمد بن محمد الغزالي/ دار الكتب العلمية/ 1993/ ط.1 ص 52

(9) المرجع والصفحة نفساهما

والقدرة الأزلية لا تقصر عن ذلك، وأما الاصطلاح فبأن يجمع الله دواعي جمع من العقلاء للاشتغال بما هو مهمهم وحاجتهم من تعريف الأمور الغائبة التي لا يمكن الإنسان أن يصل إليها، فيبتدئ واحد ويتبعه الآخر حتى يتم الاصطلاح.⁽¹⁰⁾

هذا في كلام البشر للبشر أما كلام الله جل وعلا لأتبيائه فجعله الغزالي صراحة من قبيل الخلق أو الجعل المنزل منزلة الطلب والأمر، وأنه يتم بالمواضعة وذلك "بأن يخلق الله تعالى في السامع علما ضروريا بثلاثة أمور: بالمتكلم، وبأن ما سمعه من كلامه، وبمراده من كلامه".⁽¹¹⁾ والإمام الغزالي في هذه المسألة تحدث عن خلق وجعل ومواضعة، لا عن أمر وإرشاد وتوجيه، وجعل الأولى قائمة مقام الثانية، إلا أنه للغزالي أن يقصر ذلك على أنبياء الله دون غيرهم وهو ظاهر كلامه وتقسيمه الذي جعل فيه كلام الله لأتبيائه مختلفا عن كلام غيره لغيرهم.

سواء قلنا بهذا القول أو ذاك في مسألة الأصل في الأشياء قبل الشرع، فإن لنا أن نتساءل عن مصدر ذلك الحكم مع افتراض ألاّ شرع هناك، إما حقيقة قبل ورود الحكم ابتداء، أو حكما في حال عدم وصوله إلى المخاطبين على رأيي الأصوليين في العبرة هل هي بالتزول أو بالوصول. وعلى كل فلا أصل قبل ورود الشارع إلا العقل وقد بحث فيه الأصوليون وناقشوا المعتزلة في مسألة التحسين بما يكفي وليس هذا مجال ذكره، أو الخلق والتكوين وجعلهما أصلا للأحكام أو دالان عليها، قبل ورود الشرع وبعده كما سيرد تفصيله في ثانيا هذا البحث.

⁽¹⁰⁾ المستصفى ص 181

⁽¹¹⁾ المستصفى ص 185

ولعل سر كل هذا التراع هو الخلاف في الشرع هل هو كاشف ومؤكد؟ أم إنه منشئ ومبتدئ؟ والذي أراه وأرى أنه يقترب من مقتضيات الشرع عامة أنه لا هذا ولا ذاك بإطلاق، ولكن الشارع كاشف ومؤكد للوقائع والطبائع والمصالح، ومنشئ للثواب والعقاب والشرائع، ولا مناقضة بين الاثنين. وعلى هذا يمكن الاسترشاد بالواقع في الوصول للحكم الشرعي لا إلى ما يترتب عليه من ثواب وعقاب عاجلين وآجلين.

ولا غرابة أن نجد الآية التي يستدل بها دائما من يحكمون بأن الأصل في الأشياء الإباحة توحى بأن سبب الحكم خلقي لا نصي، قال تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ (البقرة: 28) فنلاحظ أن الآية خبرية تتحدث عن واقع كوني لا عن أمر أو نهي نصيين تشريعيين. وكذلك قوله تعالى ﴿مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ (الأعراف: 32) فنجد أن الآية أحالتنا إلى نقطتين خلقيتين معلومتين:

الأولى: نستنبطها من كلمة أخرج: وكأنها تقول لنا إن ما أخرج الله لعباده يقول لهم لا تحرموني ولا تمنعوني على أنفسكم فأنا هبة المنان. وقد يكون من هذا المعنى الحديث (إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده) وإن كان في سنده مقال⁽¹²⁾.

الثانية: الطيبة: وهي أمر وجودي خلقي طبعي، وكأن الطيبات وحتى قبل ورود النص أو وصوله أو بيانه تقول لنا: إن الله طيبني لتستمتعوا بي في هذه الدنيا. والعكس بالعكس طبعاً وشرعاً. ومن أشهر أمثلة ذلك مثالان سنعرض لهما في مسائل الفقه هما: الحكم بطهارة الأعيان ونجاستها، والحكم بحلية الطعام وحرمة.

(12) مستدرك الحاكم: 7268 ومسند الإمام أحمد 19488

بقي أن نقول إنه لا تكليف إلا بشرع، ويمكن أن نغير العبارة فنقول إنه لا عقوبة إلا بشرع، وهذا معروف في كل الشرائع على اختلافها، ولكن يمكن أن يزكى المرء أو يوفق على حسن اختياره وموافقته الفطرة والواقع حتى ولو لم يكن هناك حكم شرعي في عين المسألة التي هو فيها، أو لو يصله، ولذا يذكر الذاكرون أن رسول الله ﷺ لم يرتكب مخالفة قبل البعثة أخرى بعدها، وكان يتعبد الله في غار حراء الليالي ذوات العدد⁽¹³⁾ على ملة إبراهيم أو غيرها، وكل ذلك تطوعاً لا تكليفاً، وانطلاقاً من قراءة الواقع الذي يدل على حقيقة التوحيد ووجوب عبادة المعبود، لا قراءة النص الشرعي قبل أن تنزل (اقرأ). ويذكرون أيضاً من حسنات الصديق أنه لم يشرب خمرًا قط، ومن حسنات علي بن أبي طالب أنه لم يسجد لصنم قط، ومن حياء عثمان أن لم ير ما لا يحل له، لا في جاهلية ولا في إسلام.

وإذا كان الواقع الثابت مدعاة لتأويل النص إذا ظهر أن في بقاءه على ظاهره ما يخل بالنص، كما سيأتي وتخصيصه إذا كان في بقاءه على عموميه ما ينافي معلوماً بالضرورة، كما مر، فمن باب أولى أن يكون سبباً للترجيح بين النصين عند التعارض، فيرجح منهما ما يطابق الواقع على ما يخالفه، وما هو أقرب إليه على ما هو أبعد منه. ولعل ترجيح رواية صاحب القصة المسلم به عند المحدثين والفقهاء يرجع لهذا الأصل، لكون روايته أصبحت أقرب للواقع المشاهد منها للخبر المجرد. هذا إذا كان التعارض بين خبرين أو حكمين، وما إذا كان بين خبر وواقع فإنه يعامل بنفس الطريقة التي يعمل بها بين الأخبار المتعارضة وحاصلها أربع يعمل بها وفق الترتيب التالي: الجمع إن أمكن، فاعتبار الناسخ والمنسوخ، (وهذا غير وارد في تعارض الخبر والواقع) فالترجيح إن تعين، ثم التوقف عن العمل. والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط،

(13) صحيح البخاري حديث رقم 2 كتاب بدء الوحي

لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه، (من مقتضيات النص ووجوه الواقع) وفوق كل ذي علم عليم.⁽¹⁴⁾

ومن سلطة الواقع وقوته أنه يقوي الدلالات الضعيفة ويرجحها على غيرها مما هو أقوى منها، ومن ذلك مثلاً ترجيح المعاني ولو ضعفت إذا كانت يتوقف عليها ضرورة الصدق، مثل: "رفع عن أمي الخطأ"⁽¹⁵⁾ إذ من المعروف أن الخطأ لم يرفع واقعا من حياة الناس فلا مجال إلا للتأويل بمعنى يؤكد صحة الخبر. لأن ما يتوقف عليه صدق المتكلم أولى مما يتوقف عليه وقوعه الشرعي أو العقلي، نظراً إلى بعد الكذب في كلام الشارع.⁽¹⁶⁾

ومن القضايا الأصولية الكبرى الراجعة لسلطة الواقع قضية تكليف ما لا يطاق، وإمكان ذلك في الشريعة الإسلامية من عدمه، وهو نزاع أصولي قديم، وعند تحرير محله نجد أن العلماء والعقلاء متفقون على منع التكليف والأمر بفعل المستحيل لذاته كالجمع بين الضدين، وإنما محل اختلافهم في المستحيل لغيره كإيمان من علم الله كفره⁽¹⁷⁾ مع أن الخلاف في هذا القسم ليس على إطلاقه أيضاً لأن مقتضى الشرع والعقل أن الشيء المكلف به يطلب حصوله ولا سبيل إلى حصوله مع الاستحالة. وعليه فإن محل التزاع الحقيقي ليس في التكليف بفعل ما لا يطاق، فهذا لا يحتمل إلا المنع، وإنما

(14) فتح المغيب بشرح ألفية الحديث للعراقي، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ط. مكتبة السنة 1424هـ/ 2003م ج4 ص 69

(15) رواه الحاكم والترمذي وصححه الألباني في إرواء الغليل رقم 82

(16) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب/ أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصبهاني/ دار المدني/ 1986/ ج3/ ص 387

(17) شرح مختصر الروضة/ نجم الدين سليمان الطوفي/ ط. مؤسسة الرسالة/ 1987/ ت عبد الله تركي/ ج1 ص 221

الخلاف في جواز وإمكان الأمر بما لا يطاق في القرآن والسنة، كما في قوله تعالى: ﴿وَأِنْ تَبَدُّوا مَا يَفِجْ أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ (البقرة: 283) فالآية وإن كان ظاهرها تكليف بما لا يطاق فإن ذلك التكليف هنا في حقيقته اختبار للإيمان والتسليم والاستعداد، ولتمييز الناس مطيعهم من عاصيهم، وليس مقصده أن يطلب من الإنسان أن يفعل ما لا يمكنه أن يفعل، أو أن يحاسب على ما لا دخل له فيه. ومما يدل على ذلك أن الآية لما حققت مقصدها الحقيقي الذي هو التسليم بحكم الله وأمره مهما كانت صعوبته أو مشقتها، وهو أمر ممكن وقد تأتى بالفعل من الصحابة لما قالوا: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ (البقرة: 284)، فترل على إثره ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: 285) بصيغة الخبر لتؤكد أن الله لا يمكن أن يأمر نفساً بما لا وسع لها به ولا طاقة.

وتفسير أصل منع التكليف بما لا يطاق منطلقه العقل والواقع والخلق، وأكدها كلها ورود الشرع، ولذلك استفسر الصحابة الرسول ﷺ بعد نزول هذه الآية محتجين بالفطرة التي أوتوها وبالواقع الذي يشاهدونه لا بنصوص الشرع ومقتضيات الأمر، وهو أن هذه الآية تلزمهم وتحاسبهم بلا يمكنهم التحكم فيه، إذ لا يمكن ولا يعقل أن الحكيم سبحانه يخلق الخلق بقدرات محدودة ثم يطلب منهم أمراً يفوق تلك القدرات.

وقد بنى العلماء على هذه المسألة أصلاً مشهوراً مقتضاه أن كل حكم أو نص شرعي كان ظاهره التكليف بما لا يطاق لا بد أن يفسر أو يوجه أو يؤول على وجه يناسب الواقع يمكن معه تطبيق الحكم الشرعي وتزيله على أرض الواقع دون اضطراب. ولهذه المسألة أمثلة كثيرة نورد بعضها لا حقا.

القطب الثالث: الواقع ومبادئ الاعتقاد

إن ما لا يطاق الذي لا يجوز ولا يقع التكليف به في الشرع ليس ما لا يطاق عملاً فقط، بل يشمل أو يبدأ بما لا يطاق عقلاً، مثل تصور ما لا يمكن تصوره عقلاً وتصديق ما لا يمكن تصديقه عقلاً. وقد جنى كثير من أعداء الإسلام وبعض من أصدقائه على العقيدة والشريعة بأن جعلهما في مواجهة العقل في حين أنه لا يمكن ولا يتأتى التعارض ولا التناقض بين الاثنين. ومما يدل على هذا الأمر أن غاية ما يمكن أن يؤمن به المؤمن مما يخرق العادات هو معجزات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وقد اتفقوا على أن المعجزة أمر مستحيل عادة لا عقلاً، فإذا حدث محدث بما لا يمكن الإيمان به عقلاً حكم بأنه خارج من دائرة العقيدة والمبادئ الواجب الإيمان بها إلى دائرة النفي أو الضعف أو الاستشكال. هذا رأي الشرع في الخوارق والمعجزات، فقد جعلها محدودة بحدود الإمكان العقلي، فما بالك بالطبيعات والتشريعات التي لا خروج فيها عن المعتاد من حياة الناس وأعمالهم.

ومن الأصول الاعتقادية الكبرى الحاكمة على كثير من المسائل الفرعية في العقيدة والفقه تزيه الله تعالى عن العبث، وهو أصل كبير ربطه القرآن بالإيمان وربط ضده بضده، وقد ذكر به القرآن في أكثر من موضع، مثل ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَفْنَاكُمْ غَيبًا وَانْكُمُ الْإِنَّا لَا تَرْجَعُونَ

﴿النور: 116﴾ و﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ (القيامة:

36) وعليه فإن أي شيء خلقه الله تعالى في الكون، أو أي هيئة هيأ الله تعالى عليها الخلق، لا بد أن يكون لها مقصد وحكمة، عرفها من عرفها وجهلها من جهلها، ومن حكمتها أن تتضمن توجيهها إلهياً مباشراً يدركه ذوو الأبواب وينون عليه الأحكام والتصرفات، ومن هذه التوجيهات الربانية فهم

الأمر على ما هو عليه، والانتفاع بالنافع الطيب الذي ظهرت طبيته في خلقته، والامتناع عن الضار الخبيث الذي ظهرت مضرته وخبثه في خلقته كذلك.

ومن مسائل العقيدة المبنية على الواقع أو التي تدعو للاعتراف بالواقع واحترامه وتحرم تجاوزه والقفز عليه، ما اتفق العلماء والعقلاء من أن سؤال الله تعالى أمراً لا طمع فيه لا يجوز شرعاً، رغم الإيمان بقدرة الله تعالى المطلقة، حتى إنهم حكموا بأن في ذلك سوء أدب مع الله جل وعلا. وذلك اعترافاً بخلق الله وتصريفه للكون وهيئته له، ودعوة المؤمنين للتضرع إلى الله في ظل الاعتراف والاحترام والانصياع لحكم آخر من أحكام الله هو حكم الخلق والتكوين الذي لا يمكن أن يعارضه حكم الشرع. روى أبو داود في سننه "أن عبد الله بن مغفل سمع ابنه يقول اللهم إني أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة إذا دخلتها. فقال أي بني سل الله الجنة وتعوذ به من النار، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول إنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء.⁽¹⁸⁾ وعلل الشراح ذلك النكران بأن "ابنه طمع ما لا يبلغه عملاً، حيث سأل منازل الأنبياء، وجعله من الاعتداء في الدعاء لما فيها من التجاوز عن حد الأدب."⁽¹⁹⁾

ولا يختلف حكم الدعاء باللسان السابق ذكره عن التسبب بالفعل في أمر لا يمكن حصوله، أو محاولة تغيير أمر لا يمكن تغييره، أو محاولة تغيير ما يمكن تغييره بوسائل لا يمكن تغييره بها، أو في وقت لا يمكن تغييره فيه، من

(18) رواه أبو داود برقم 96

(19) انظر للحديث وشرحه: عون المعبود/ محمد شمس الحق العظيم آبادي/ ط. دار الفكر/ 1415هـ/ 1995م

أمور الكون أو الواقع. وهي مسألة يغفل عنها كثير من العاملين للدين والدنيا، وفيها خطأ واقعي ومخالفة شرعية، لما فيها من معارضة سنن الله الكونية، سواء في الاجتماع البشري، أو في الواقع الطبيعي. وقد أخذ كثير من المنتقدين على كثير من أقرانهم العاملين للإسلام إهمال تلك السنن أو معارضتها، ورأى أن العمل على نقيضها، وعدم الاستفادة منها، ورجاء النصر والتمكين من الله بعد ذلك من الله تعالى لا يخلو من ضعف في التأدب مع خالق الأسباب والمسببات.⁽²⁰⁾ ويمكن أن يتزل نفس الحكم على من يحاول تغيير النظام العالمي المعاصر بقتل سائح هنا أو تفجير قبلة هناك، أو بالخلوة والاعتزال والدعاء المجرد دون بذل أسباب.

ومن المسائل المتعلقة بهذا الموضوع مسألة التحسين والتقبيح العقليين، لأن كلاهما كما قال به أهله لا بد أن يكون مبنيًا على واقع يحكم عليه بالحسن إن استحسنته العقل أو القبح إن استقبحه العقل، ولست هنا بصدد إثبات ولا نفي دور التحسين والتقبيح في إثبات الأحكام الشرعية، بل أريد أن أبين الفرق الواضح بين القضية المذكورة وموضوعنا الذي نحن فيه رغم وجود قدر مشترك بين الاثنين. ولا يمكن للمحتاج أن يعترض على اعتبار الواقع في إثبات حكم الشرع والاسترشاد به ويرده كما رد كثير من الأصوليين أثر العقل في الحكم، وذلك للبون الشاسع بين التحسين والتقبيح العقليين كما رآهما المعتزلة وبين حقيقة الواقع كما نراه في هذه المسألة، ولعل أهم مظاهر ذلك التباين:

1- أن العقل حمال أوجه ولا يمكن جعله مرجعاً لأنه لا ينضبط ولا يسلم به الجميع إلا في بعض المسلمات العقلية التي لا تقبل الرفع ولا الدفع،

⁽²⁰⁾ من أشهر الكتابات في هذا المقام كتابات الدكتور خاص جليبي، راجع بعضها على مدونته:

وهي قليلة مقارنة بغيرها من الاجتهادات والنظريات المحتملة، بخلاف الواقع الفطري الخلقي الذي يشاهده الجميع ويحس به الجميع ويرى تأثيره الجميع ومن ثم يؤمن به الجميع.

2- أن العقل وإن كان هبة من الله تعالى للإنسان، فإن تفاصيل ما يتوصل إليه من قضايا وأحكام إنما هو من الإنسان، ويعتريه ما يعتري الإنسان من خطأ ونسيان وقصور وتقصير، بينما الخلق والتكوين يتفق جميع المؤمنين أنهما من الباري جل وعلا، وعليه فإن استنتاج حكم ما أو ترجيحه من أمر واقع ليس افتياتا على المشرع ولا قولاً على الله ما لم يزل به سلطاناً، بل أنزل الله به سلطاناً قد يكون أقوى من غيره وهو الخلق والتكوين والواقع الذي لا يمكن التشكيك فيه.

3- قدمنا أننا عندما نتحدث عن الواقع والخلق والفطرة والجعل والتكوين لا نتحدث عن إثبات ثواب ولا عقاب، وإنما نتحدث عن ملاءمة لحكم الشرع يمكن أن يسترشد به في فهم النصوص وتزليل الأحكام.

4- أن التحسين والتقبيح ليسا مبدأين اعتزالين في كل تفاصيلهما، إذ أن جل من نفاهما من الأصوليين قال بمقتضاهما في تفاصيل أقواله وآرائه وإن لم يصرح بذلك، مما يؤكد أن هناك قدراً مشتركاً من هذه المسألة متفقاً عليه بين المعتزلة وغيرهم، وقد يكون هذا القدر ما عناه الطوفي عندما عرف التحسين بتعريف وصفه بأنه "جمهوري سني" وهو أنهما: ما يوجب المدح والذم الشرعيين عاجلاً والثواب والعقاب آجلاً، وجعل قسمين منه مقبولان اتفاقاً، أولهما ما دل عليه التعريف السابق، وهو المرتبط بالشرع، وثانيهما ما علمت بالضرورة ملاءمته للطبع أو منافرته له، كإنقاذ الغريق وإتمام البريء.⁽²¹⁾ وهذا الأخير قد يكون أوثق صلة بموضوعنا لأنه يحيل للطبع

(21) شرح مختصر الروضة/ نجم الدين سليمان الطوفي/ ط. مؤسسة الرسالة/ 1987/ ت عبد الله تركي/ ج 1 ص

والفطرة والخلق بوصفهما يحملان دلالات ضرورية لا تحتاج إلى نظر ولا تأمل.

القطب الرابع: الواقع ومسائل الفقه

لو رجعنا إلى أحكام الشرع المقتضية لطلب الفعل أو الترك أو الإباحة لوجدنا كثيرا منها مرتبطا بالواقع مبني عليه، بل نجد الواقع في كثير من الأحيان دالا دلالة صريحة على مقتضى الحكم الشرعي.

الواقع قد يقتضي الجواز

نبدأ هذا المبحث بمسألة من غرائب الفقه نقدمها لكونها متعلقة بالعبادات المقدمة في اصطلاح الفقهاء، ذكروها في مفسدات الصيام مرتبطة بتعارض الواقع والنص، وهي: فساد الصيام بالكرامات، التي هي أمور خارقة يهبها الله لمن يشاء من أوليائه الصالحين إكراما لهم. ويكفيها هنا في إثبات أصل الكرامات أن القرآن ذكر مثلا صريحا لذلك وإن لم يربطه بالصيام، وهو أن مريم عليها السلام ﴿كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ (آل عمران: 37) قال المفسرون: فَأَكِهَةِ الشَّتَاءِ فِي الصَّيْفِ، وَأَفَاكِهَةِ الصَّيْفِ فِي الشَّتَاءِ. أو عندها الفاكهة الغضة حين لا توجد الفاكهة عند أحد.⁽²²⁾ ولما كانت الكرامة عطاء إلهيا قدريا كونيا، ووجوب الصيام حكما شرعيا تكليفيا، اختلف الفقهاء عند تعارضهما؛ فمنهم من قال إن إعطاء الله تعالى هذا المفطر لهذا الإنسان وهو صائم يكفي لاستثنائه من حكم الصيام، لأن الذي أعطى هو الذي شرع، ويتزل قدره وفعله هنا منزلة النص المخصص لعموم الإمساك عن المفطرات. ومنهم من قال بعكس ذلك بقاء

(22) كرامات الأولياء/هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي/ ط. دار طبية/ الرياض/ 1412 ص 70

على الأصل. قال الناظم: (23)

وفي فساد النسك بالكرامه خلف حكاه الخيضي العلامة

ولسنا هنا مضطرين لترجيح رأي على رأي وإنما تكفيها منهجية الاستدلال المستخدمة هنا، والتي جعلت الخلق والتكوين كافيين لاستثناء مكلف ما من أصل حكم شرعي عام، وإن كان الأمر لا بد فيه من حذر وتدقيق شديدين حتى لا يلتبس الحق وأهله بالباطل وأتباعه.

ويمكن أن يندرج تحت هذا الأصل ما أفتى فيه الفقهاء مما تنعدم فيه عقلا أو عادة وجود حكمة الحكم أو علته أو سببه مثل مسألة ولد المشرقي من المغربية (أو من يبعد العقل والواقع الاتصال بينهما) أو من لا صلة بينهما قطعاً، هل يلحق الولد في مثل هذه الحال بمن أستلحقه أم لا؟ ومسألة عدم وجوب العدة على الصغيرة ومن لم يدخل بها، لأن الواقع يقضي بانعدام سبب للحكم قطعاً، وإن كانت هذه المسألة أقرب إلى حكم الوضع منها لحكم الشرع.

ومنه أيضاً الحكم ببطلان الدعوى التي تكذبها العادة ولو قارنتها بينات مشبهة، ومثلوا لها بدعوى ملك دار في يد أخرى تهدم وتبني وتتصرف وتؤجر على مرأى ومسمع من المدعي لسنين دون اعتراض⁽²⁴⁾ وما شابه ذلك، من بطلان الدعاوي التي يظهر الواقع بطلانها كدعوى على طرف لم تقع الخلطة به أصلاً، أو الدعوى على من يحيل العقل أو الواقع الاشتباه فيه.

وكما سبق من قبل فإنه يجب الجمع بين النص والواقع عند احتمال

(23) نظم الكفاف في الفقه/ محمد مولود يعقوبي/ ط. مطبعة النجاح/ المغرب/ ج 1 ص 468

(24) إعداد المهج في شرح المنهج تأليف أحمد بن محمد الأمين الشنقيطي، ط. دار الفكر العربي، ط. 1، بيروت،

التعارض ما وجدنا إلى ذلك سبيلا، وبما أننا هنا نتحدث عن الواقع الثابت القائم الذي لا يختلف عليه اثنان، فلا مجال للجمع إلا بتأويل النص الذي يعارض الواقع أو يفضي إلى الأمر بما يعارضه. ومن هنا حكموا بتأويل الأوامر والنواهي الشرعية التي تفضي إلى ما لا يطاق أو يشق مشقة غير معتادة، مثل ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: 102) لأن الإنسان لا يعلم متى يموت، فكان معنى الآية الأمر بالاستمرار على دين الله في كل آن. وكذلك الحديث (لا تغضب)⁽²⁵⁾ فقد وجهوا النهي إلى آثار الغضب لا إلى ذاته لكونه حالة تعتري الإنسان دون إرادة منه.

وبناء على الأصل السابق قسم الشاطبي ما تعلق به الطلب ظاهرا من الإنسان إلى ثلاثة أقسام، حكم لكل منها بحكم مختلف عن الآخر، وأكثرها صلة بموضوعنا أولها اتفاقا وآخرها على رأيه:⁽²⁶⁾

أحدها: ما لم يكن داخلا تحت كسبه قطعاً، وهذا قليل، كقوله: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾، وحكمه أن الطلب به مصروف إلى ما تعلق به.

والثاني: ما كان داخلا تحت كسبه قطعاً، وذلك جمهور الأفعال المكلف بها التي هي داخلة تحت كسبه، والطلب المتعلق بها على حقيقته في صحة التكليف بها سواء علينا أكانت مطلوبة لنفسها أم لغيرها.

والثالث: ما قد يشتبه أمره، كالحب والبغض وما في معناهما، فحق الناظر فيها أن ينظر في حقائقها، والذي يظهر من أمر الحب والبغض والجبن والشجاعة والغضب والخوف ونحوها أنها داخلة على الإنسان اضطراراً، إما

(25) رواه البخاري رقم 6116

(26) الموافقات/ ج2/ ص 178 وما بعدها

لأنها من أصل الحلقة، فلا يطلب إلا بتوابعها، وإما لأن لها باعثاً من غيره فتثور فيه فيقتضي لذلك أفعالا أخرى، فإن كان المثير لها هو السابق وكان مما يدخل تحت كسبه، فالطلب يرد عليه كقوله: "هأدوا تحابوا"، وكنهيه عن النظر المثير للشهوة الداعية إلى ما لا يحل، وعين الشهوة لم ينه عنها، وإن لم يكن المثير لها داخلا تحت كسبه فالطلب يرد على اللواحق، كالغضب المثير لشهوة الانتقام كما يثير النظر شهوة الوقاع.

ومع أنه لا يمكن نفي الخلاف القديم الحديث في مسألة وجوب النقاب على المرأة من عدمه، ولا حسمه حسما نهائيا، فإنني أستطيع أن أجزم من منطلقات الحلقة والفطرة الموافقة للشرع والواقع أن الوجه، وجه الرجل والمرأة على السواء، لم يخلق ليوجب غطاؤه بل خلق وجعله الله وسيلة لمصالح حسية لا تتناسب مع التغطية، ومنها:

- أن الوجه هو وسيلة التعارف والتمييز الرئيسية بين البشر، ولذا ميز الله تفاصيل وجه كل إنسان عن أخيه، وجعل في مخ كل إنسان منطقة خاصة للتمييز بين الوجوه، ولا يتأتى ذلك التمييز مع التغطية الشاملة. وأرى أن عدم السماح بتغطية الوجه في الحج راجع لمعان قد يكون منها خوف الضياع والالتباس بين النساء، فلو افترضنا مثلا أن منقبة أضلت طريقها بين مليون امرأة في مكة فكيف الوصول.

- أن الوجه يشتمل على الأنف وقد خلق ليتنفس به، والعينين وقد خلقتا لينظر بهما، وغطاؤهما مناف لهذا الخلق الطبيعي الفطري. وإن كنت لا أنكر على منقب ولا على منقبة فإنني أرى أنها أوجبت على نفسها مقتضى الورع لا حكم الشرع، وأراها فعلت ما هو أبلغ وأحوط ولكن لا يمكن لها

ولا لمن يرى رأيها أن يلزم العامة بما لا يلزمهم مما ألزم هو به نفسه.

. وحتى لا أتهم بالانحياز ضد النقاب والحجاب أقول لمن يريد أن يسوي بين المرأة والرجل في اللبس، أو الهيئات والأحوال -وليتهما تساويا- أو يريد أن ينفي وجوب الخمار على المرأة، إن من ينظر في طبيعة الاثنين، وفطرة الاثنين، وخلقة، يقول ومن منطلقات الواقع إن المرأة والرجل يجب عليهما التستر شرعا، ويجب على المرأة ما لا يجب على الرجل من ذلك استجابة لمقتضيات الواقع النفسي والجسدي. وأقول أيضا إنه ليس كل ما يجوز كشفه يجوز النظر إليه، فإن الشارع أباح للنساء الكشف عن وجوههن، وأمر الرجال بغض أبصارهم عنهن مع ذلك.

لقد استفتى الناس كثيرا عن حكم الغناء وما زالوا، وتعددت الفتاوى قبل تحديد ماهية الغناء المقصود من قبل فريقَي الخلاف بالإباحة والتحریم. ولست هنا بصدد بيان الحكم ولا إصدار الفتوى، وإنما أريد أن أقول إن صيغة السؤال غير سليمة في أصلها، لأن الغناء (بمعنى الصوت الجميل) لا يمكن أن يكون كله حراما، بحكم الواقع والخلق، إذ أن كل إنسان بل إن بعض الكائنات الحية مثله تتأثر كما يتأثر هو بالصوت الجميل، ولا يمكن أن يخلق الله في الإنسان غريزة الاستمتاع بالصوت الجميل ثم يقول له حرمت عليك أن تشبعها من جميع الوجوه، وقد كان بالإمكان أن يخلقه مجردا منها، ويحرم عليه كل ما يؤدي إليها دون استثناء. كما لا يعقل ولا يمكن مثلا أن يخلق الله الإنسان محتاجا للغذاء ويقول له في شرعه حرمت عليك تناول كل المغذيات. وعليه فالسؤال الصحيح: ما هي حدود المباح من الغناء؟ وهذا هو محل الخلاف بين الفقهاء توسيعا وتضييقا بعد أن اتفق الجميع على أن في التمتع بالصوت الجميل ما هو حلال بلا خلاف.

ذلك أن كل "الأوصاف التي طبع عليها الإنسان كالشهوة إلى الطعام والشراب" كما ذكر الإمام الشاطبي "لا يطلب برفعها، ولا بإزالة ما غرز في الجلبة منها، فإنه من تكليف ما لا يطاق، كما لا يطلب بتحسين ما قبح من خلقة جسمه، ولا تكميل ما نقص منها، فإن ذلك غير مقدور للإنسان، ومثل هذا لا يقصد الشارع طلبا له ولا نهيا عنه، ولكن يطلب قهر النفس عن الجنوح إلى ما لا يحل، وإرسالها بمقدار الاعتدال فيما يحل، وذلك راجع إلى ما ينشأ من الأفعال من جهة تلك الأوصاف مما هو داخل تحت الاكتساب".⁽²⁷⁾ وتنتج عندنا في هذا المقام مقدمتان ونتيجة:

الأولى: لا يمكن أن يخلق الله في الإنسان طبيعة وغريزة ويسد عليه كل الأبواب المؤدية إلى إشباعها.

الثانية: الاستمتاع بالصوت الجميل غريزة فطرية فلا يمكن أن يكون كل ما يشبعها محرما.

النتيجة: لا شك أن في الأصوات الجميلة ما هو حلال شرعا وبلا خلاف.

لقد أمر القرآن صراحة بغض البصر للرجال والنساء، وتحدثت السنة عن الترغيب فيه وحذرت من ضده، ولم يذكر القرآن ولا السنة غض السمع ولا إغلاقه ولم يوعدا من لم يفعل ذلك بوعيد مثل الذي في إرسال البصر دون حدود وقيود، وإنما ذكرا الإعراض عن أهل اللغو والمرور عليهم مر الكرام، ومحاولة البعد عنهم وعدم التأثير بهم في أي شيء مما هم فيه، وأرى أن

(27) الموافقات/ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي/ دار ابن القيم - دار بن عفان/ سنة النشر:

للأمر سببان خلقيان قبل أن يكونا شرعيين:

1- أن الرؤية لها زاوية يمكن الإنسان أن يحرفها حتى لا يرى ما يرى، وهذا ما وقع في قصة الفضل ابن العباس مع المرأة الوضيئة التي صرف رسول الله ﷺ وجهه عنها. عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: أردف رسول الله ﷺ الفضل بن عباس يوم النحر خلفه على عجز راحلته، وكان الفضل رجلاً وضيئاً، فوقف النبي ﷺ للناس يفتيهم، وأقبلت امرأة من خثعم وضيئة تستفتي رسول الله ﷺ، فطفق الفضل ينظر إليها، وأعجبه حسنهما، فالتفت النبي ﷺ والفضل ينظر إليها، فأخلف بيده فأخذ بذقن الفضل، فعدل وجهه عن النظر إليها، فقالت: يا رسول الله، إن فريضة الله في الحج على عباده، أدركت أبي شيخاً كبيراً، لا يستطيع أن يستوي على الراحلة، فهل يقضي عنه أن أحج عنه؟ قال: (نعم).⁽²⁸⁾

2- أن الله تعالى لما خلق العينين جعل لهما غطاء يتحكم فيه فكان التكليف بغضه مطابقاً لخلقهما، على عكس السمع وإن أمكن إغلاقه بالبنان إلا أن الله لم يكلفنا بذلك، لأنه لم يخلق مجهراً تجهيزاً خاصاً لذلك. وهذا ربما ما جعل البعض حتى ممن يتحفظ على سماع الغناء يقول إن ما سمعه الإنسان من غير قصد منه إنما هو رزق ساقه الله إليه.

الواقع قد يقتضي التحريم

لعل من أنكر المنكرات الشرعية والطبيعية والفطرية منكر اللواط والشذوذ، ومن يتأمل الحكم الشرعي على هذا الفعل وفاعله، يجد أنه استحق

(28) البخاري 5874

ويستحق أبشع العقوبات، حتى وصلت الآراء في عقوبته إلى القتل بأبشع الطرق دون فرق بين ثيب وبكر، وذلك بأن يلحق بسلفه الذين جعل الله عالي أرضهم سافلها وأمطر عليهم حجارة من سجيل،⁽²⁹⁾ وسبب ذلك من وجهة نظري أن هذا الشخص لم يخالف حكم الشرع فقط، بل خالف معه سنن الخلق والفطرة والطبيعة الكونية والإنسانية، وضرب عرض الحائط بخلق الله تعالى لكل من الجنسين مقابل الآخر، وأعرض صفحا عن سنة التكاثر التي هي منوطة باحترام هذا التنوع بين الذكر والأنثى، ليس بين البشر فقط، بل بين كل شيء خلقه الله تعالى، ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ (الذاريات: 49)، ولذلك لما عاب عليهم القرآن لم يكتف بذكر مخالفتهم للأوامر الإلهية النبوية بل أكد القرآن على مخالفتهم الحلقة الطبيعية والفطرة السليمة ﴿أَتَأْتُونَ الذَّكَرَانَ مِّنَ الْأُنثَىٰ ۖ وَمِنْ أَنتُم مَّنْ أَرْجَا كُمُ ۚ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَرْوَاحِكُمْ ۚ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ (الشعراء: 165-166) لأن مخالفتها وصف موجب للعقاب المستحق الذي حل بهم.

ومن هذا المنع القاطع والعقوبة الصارمة، يمكن أن نحكم في كثير من القضايا المطروحة في هذا العصر والحكم عليها بالمنع، إذا كان فيها أي معارضة أو مواجهة أو مخالفة للواقع الخلقي أو الفطرة الطبيعية أو هما معا، وذلك انطلاقا من إيماءات النصوص السابقة وغيرها، التي أكدها الواقع وأكدته. وقد سبب الجهل بذلك أو تجاهله الكثير من الغلط واللغظ في الفتاوى والأحكام، وأدى عدم اعتبار بعض المفتين لها إلى خلل ونقص كبير الفتاوى وتشويها هائلا للفتاوى والمفتين، ومن تلك المسائل:

1- استعمال عضو من أعضاء الإنسان في غير ما خلق له: مثل من

⁽²⁹⁾ فقه السنة / سيد سابق/ ط. شركة منار الدولية والفتح للإعلام/ القاهرة/ 1995/ ج2/ ص577

يستخدم أنفه للشراب من غير ضرورة، أو يديه للمشي، أو غير ذلك مما فيه إخلال متعمد لا عن ضرورة بمصالح ووظائف الأعضاء، لأن الواقع يؤكد أن هذا العضو خلق لوظيفة غير تلك، واستخدامه في غير ما وضع معارض للحكمة الإلهية في الخلق، ومن ثم فهو معارض للمصلحة. وكما تقول الحكمة القديمة (إن الذي يمشي على رأسه يفقد رأسه ورجليه معا).⁽³⁰⁾ وهذا أصل وإن كان يبدو للناظر بداية أنه معروف ضرورة أو لا ينبغي عليه كبير عمل، فإنه لا غنى عنه في سد الباب أمام بعض غرائب الفتاوى التي تبيح أنواعا مختلفة من الانحراف عن الفطرة، يجمع بينها أن فيها استخدام عضو في غير ما خلق له أو هيء له. وإذا سأل سائل عن وسيلة تحديد فائدة كل عضو من أعضاء الإنسان أقول إن أكثر ذلك معروف بالضرورة والفطرة، وغير الضروري يعرف من خلال المعرفة العلمية والتشريح الدقيق وغيرها.

2- إهمال عضو أو جارحة بالكلية من غير ضرر، مثل من يحكم على نفسه بالعمى أو الصمم، ويمتنع عن استخدام هذه العطايا التي وهبها الله إياها في الخير. وهذا طبعا يتدرج من جارحة إلى أخرى ومن وظيفة إلى أخرى حسب أهميتها الجسدية أو وظيفتها الاجتماعية. وهنا أرى التفريق بين إهمال ضروريات الوظائف التي لا عيش سليما للإنسان بدونها، وأرى أن البصر والسمع يصلحان مثالا لهذا، وإهمال الحاجيات التي يشق إهمالها بالإنسان، وأرى أن الكلام قد يكون مثالا مناسباً هنا، وإهمال كماليات الوظائف الجسدية وأرى أن أقرب مثال لها هو الوظائف الشهوانية. هذا طبعا ما دام الأمر في حدود الفردية أم إذا تحول إلى عموم الناس أو عموم الزمان فله حكم آخر سنورده في محله. ويمكن أن يلحق به بوجه ما أو نسبة ما إهمال العاقل لملكته والموهوب لموهبته والماهر لمهارته التي هي نعم من الله شكرها في

⁽³⁰⁾ استقيت هذا المثل من مقال للدكتور خالص جلي بعنوان: سفينة تفرق، بحملة رؤية:

استخدامها في ما يرضي خالقها ويصلح صاحبها. واستدلنا هنا بالواقع والخلق لا يعفينا من الاستدلال بالنص الشرعي الذي دل في نصوص لا تحصر على وجوب وضرورة السعي والسير والعمل والتفكير والتدبر، ونهى صراحة عن إهمال ما أنعم الله به على الإنسان من نعم وما آتاه من خصائص، قال ﷺ (لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم إلى الليل).⁽³¹⁾

ومما يمكن أن يرجع للتحريم ويرجع ضده للإباحة الحكم بنجاسة وطهارة الأعيان، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وكونه تابعا للواقع الذي خلقت عليه، من استطابة وضدها، وقد نص القرافي على أن الأصل أن كل مستقذر طبعاً يحكم بنجاسته شرعاً، والعكس بالعكس،⁽³²⁾ ومن هنا يمكن أن نحكم على أي عين مهما كانت تبعا لهذا الأصل، ذكرت في النصوص أم لم تذكر، ولا أدل على ذلك من حكم الفقهاء بنجاسة البيض المذمر مع أنه لم يرد فيه نص مراعاة لطبيعته التي تستنفرها النفس. وبمثل هذا الحكم يحكم على الأطعمة والأشربة حرمة أو جوازاً من هذا المنطلق، فقد حكم الشارع بحلية ما تستطيه النفس طبعاً، وحرمة تستقبحه النفس طبعاً، وبقي ما هو متردد بين هذين فوقع فيه الخلاف، وقد حكم الشافعي بحرمة أكل كل مستقذر طبعاً مثل القروود وغيرها حتى ولو لم يرد نص شرعي في تحريمه استجابة للواقع ومراعاة للفطرة.⁽³³⁾

وأرى أنه يندرج تحت هذا الحكم كل أمر يشكل خللاً في البنية الأساسية للكون أو الإنسان، ولو لم يترتب عليها ضرر واضح، بادئ الأمر أو تصور أنه كذلك، مثل إبادة عنصر حيوي بشكل كامل، أو تغيير طبيعته

⁽³¹⁾ رواه أبوداود بإسناد حسن 2873 وصححه الألباني في الإرواء 1244

⁽³²⁾ الفروق للقرافي / ط. مؤسسة الرسالة/ 2003 / تحقيق: عمر حسن/ ج 2 / ص 67

⁽³³⁾ بداية المجتهد / محمد بن أحمد بن محمد بن رشد/ ط. دار بن حزم/ لبنان/ 1999 / ج 1/ ص 383

تغيراً جذرياً، لأن في تلك الإبادة الكاملة خللاً بتوازن الكون كما خلقه الله، واعتراضاً غير مباشر على الخالق سبحانه، فكأن الذي يفني أو يبطل يقول إن هذا الكائن لا دور له في الوجود، أو لا فائدة منه في الحياة. ويدل على هذا حديث رسول الله ﷺ: "لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها كلها، فاقتلوا منها الأسود البهيم".⁽³⁴⁾ ففي تنبيهه إلى كونها أمة من الأمم أنها لا تجوز إبادة أي أمة مهما كانت عن بكرة أبيها، لما في ذلك من اعتراض على الخالق ضمناً، ولما قد يترتب عليه من أضرار فيما بعد قد لا يمكن الانتباه إلا بعد مرور الزمن وتعاقب السنين.

وبه يفسر نهي الرسول ﷺ عن إنزاع الحمر على الخيل لئلا ينقطع النسل. قال الإمام أحمد حدثني محمد بن عبيد حدثنا عمر من آل حذيفة عنه عن الشعبي عن دحية الكلبي قال قلت يا رسول الله ألا أحمل لك حمارة على فرس فتنتج لك بغلاً فتركبها؟ قال: إنما يفعل ذلك الذين لا يعلمون.⁽³⁵⁾ والله ورسوله أعلم. بمعنى العلم المنفي عن هؤلاء، هل هو العلم بمعنى التقوى والإيمان، أم العلم بمعنى المعرفة الأشياء على حقيقتها وعلى ما هي عليه، وقد يشمل الاثنين. وهذا الحديث يشمل بعمومه بنسب ودرجات متفاوتة التلاعب الجيني بالنباتات والأحياء، والتعديل الوراثي، وإيجاد أو محاولة إيجاد عناصر حيوية هجينة لم يسبق أن كان لها نموذج في الخلق لغير مصلحة علمية وشرعية راجحة.

⁽³⁴⁾ رواه أحمد ((34)) ((34)) أحمد، كتاب مسند المدنيين، برقم (16346) إحياء التراث، (16185) العالمية، والترمذي، كتاب الصيد، برقم (1486) أحمد شاكر، (1406) العالمية، والنسائي، كتاب الصيد والذبائح، برقم (4280) أبو غدة، (4206) العالمية، وأبو داود، كتاب الصيد، برقم (2845) محيي الدين، (2462) العالمية، وابن ماجه، كتاب الصيد، برقم (3205) عبد الباقي، (3244) الأعظمي، (3196) العالمية، والدارمي، كتاب الصيد، برقم (2008) علمي وأزمري، (1923) العالمية.

⁽³⁵⁾ إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء (ت: 774هـ)، ط دار الفكر، بيروت، 1401هـ، ج 2/ص 564.

ويدخل في هذا أمور يراها الناس عادية، وهي كذلك إن مورست بشكل فردي أو جزئي لا يشكل خطرا كبيرا ولا خطرا جسيما في بنية الحياة، ولكنها تشكل كارثة إن مورست أو توقفت عن ممارستها بشكل جماعي مثل نباتية الغذاء، فهي عادية إن بقيت أقلية ولكن ممارستها من قبل جميع سكان الأرض يعني مجاعة وحروباً على الأغذية النباتية، ونموا غير طبيعي لأعداد الأنعام، يشكل خطرا يصعب إصلاحه في بنية العالم. وكذلك الامتناع عن الزواج، والتناسل وما شابهها من المصالح الحيوية الضرورية، فإنه لا ضرر في فعلها وتركها ما دامت في حدود فردية، ولكنها تتحول إلى المنع إن كان الامتناع جماعيا أو عاما لإخلاله ببنية العالم التي فطره الله عليها.

وهذا ابتكار من مبتكرات الإمام الشاطبي في الحكم الشرعي جعل فيه الأحكام الشرعية مترابطة لا انفكاك بينها ومتدرجة حسب المصالح والمفاسد المترتبة عليها، ورأى أنها تتبادل حسب الكلية والجزئية، فـ"إذا كان الفعل مندوبا بالجزء، كان واجبا بالكل، كالأذان في المساجد الجوامع أو غيرها، وصلاة الجماعة، وصلاة العيدين، وصدقة التطوع، والنكاح، والوتر، والفجر، والعمرة، وسائر النوافل الرواتب، فإنها مندوب إليها بالجزء، ولو فرض تركها جملة لجرح التارك لها، ألا ترى أن في الأذان إظهارا لشعائر الإسلام، ولذلك يستحق أهل المصر القتال إذا تركوه، وكذلك صلاة الجماعة من داوم على تركها يجرح، فلا تقبل شهادته، لأن في تركها مضادة لإظهار شعائر الدين، وقد توعد الرسول عليه السلام من داوم على ترك الجماعة، فهم أن يحرق عليهم بيوتهم، كما كان عليه السلام لا يغير على قوم حتى يصبح، فإن سمع أذانا أمسك، وإلا أغار، والنكاح لا ينفى ما فيه مما هو مقصود للشارع؛ من تكثير النسل، وإبقاء النوع الإنساني، وما أشبه ذلك، فالترك لها جملة مؤثر في أوضاع الدين إذا كان دائما، أما إذا كان في بعض الأوقات فلا تأثير له، فلا

محظور في الترك". (36)

ومما يندرج تحت هذا المقام عدة الشهور التي هي عند الله 12 ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ إِثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ (التوبة: 36) (37) وتسمية الأيام وعدم جواز إزاحة أي منها أو تغييره أو تبديله أو إحلاله مكان الآخر، رغم إمكان ذلك نظراً، لأن الكون قد استدار كما خلقه الله تعالى فصادف كل يوم وشهر مكانه، كما ورد في الحديث الصحيح. (38) وإذا كان فقه الإمام البخاري في تراجمه فيمكن أن نستقي منها أن الخلق والشرع لا انفصال بينهما ولا انفصام، ولذا أورد الحديث في استدارة الكون في باب بدء الخلق، وكرره في أبواب فقهية كثيرة مثل باب الأضاحي مثلاً، وذلك للارتباط بين أحكام الشرع ومواقيتها المحددة وبين خلق الله الكون وتنظيمه إياه على الهيئة التي هو عليها.

وتغيير ذلك النظام عدداً أو تبديله اسماً وحكماً كما كان يفعل أهل الجاهلية في النسيء مواجهة للخلق والكون بأمور لا أساس لها ولا صحة ولا اعتبار فكانت باطلة باطلاً كل ما بني عليها من شرائع وأحكام. ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَاماً وَيُحَرِّمُونَهُ

(36) الموفقات/ ج2/ ص211

(37) التوبة 36 ومما لفت انتباهي إلى قضية الأيام والشهور أنه ذات يوم طرح موضوع عطلة الجمعة في أحد البلدان الإسلامية للنقاش، وكان ضمن المتحدثين أحد الشيوعيين الذي اقترح فكرة رأى أنها الحل، ولكنها لا تعتبر الخلق ولا الحقيقة التي أهمها الله للبشر على اختلاف نحلهم، فقال بدل أن نجعل الجمعة عطلة نسمي السبت جمعة، ولا يخفى ما في هذا من الخلل الشرعي والعقلي والواقعي.

(38) الحديث "إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَةِ يَوْمٍ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ: اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثُ مُتَوَالِيَّاتٍ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبٌ، مُضَرَّ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ" رواه

البخاري في كتاب بدء الخلق 2977، وفي كتاب الأضاحي برقم 5152 ورواه مسلم 3186

عَاماً﴾ (التوبة: 37)، وكذا قلب الليل نهاراً والنهار ليلاً بشكل عام أو دائم غير حاجة أو ضرورة، لما فيه من مخالفة سنن الله الكونية وعدم اعتبار حكمته بالسكنى في الليل والمعيش في النهار. وإذا كان ذلك القلب أو الخلاف لهذه السنة الكونية في الليل والنهار بشكل فردي لا حاجة ولا ضرورة فلا أرى أن حكمه يقل عن الكراهة، ومما يؤيد ذلك الحديث في الصحيح بكراهة السمر بعد صلاة العشاء⁽³⁹⁾ إلا في حاجة أو ضرورة.

ومن هذا القبيل كذلك استخدام كائن حي لما لم يخلق له أو ليس له بأهل، كما قال تعالى ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَبَرَشَاءٌ﴾ (الأنعام: 142) فالحمولة حمولة واستخدامها في غير ذلك بين الحرمة والكراهة، والفرش فرش واستخدامها في غير ذلك بين الحرمة والكراهة كذلك. ويدل له ما ورد في الحديث عن هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- قال: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ (بوجهه) فَقَالَ: "بَيْنَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَقَرَةً (له) (فَأَعْيَا) أَيِ تَعَبَ إِذْ رَكِبَهَا فَضَرَبَهَا. وفي رواية: (فأراد أن يركبها) (أقبلت عليه) (فكلمته) فَقَالَتْ: إِنَّا لَمْ نُخْلَقْ لِهَذَا إِنَّمَا خُلِقْنَا لِلْحَرْثِ. وفي رواية (لحرثة الأرض). وأخرى (ليحرث علينا). فَقَالَ النَّاسُ (من حوله): سُبْحَانَ اللَّهِ (تَعَجُّبًا وَفَزَعًا) أَبَقَرَةً تَكَلَّمُ!! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَإِنِّي أُوْمِنُ بِهَذَا أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَمَا هُمَا ثُمَّ (فقال الناس: آمنا بما آمن به رسول الله ﷺ)".⁽⁴⁰⁾

ومع أني لم أجد نصاً صريحاً يمنع المرأة من امتهان الحرف المضنية التي

⁽³⁹⁾ البخاري 733 ومسلم 1031.

⁽⁴⁰⁾ صحيح البخاري - كتاب أحاديث الأنبياء - باب استعمال البقرة للحرث، (ج 11 / ص 290)، وصحيح

مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه - برقم (2388) (4/

1857) "بدون لفظة وما هما ثم". (ومسند أحمد - (ج 15 / ص 88)، والسنن الكبرى للنسائي - (ج 5/

ص 38).

تتطلب جهداً بدنياً كبيراً، ولا آخر يحرم عليها الرياضات العنيفة، ولا ثالثاً يمنع معاقبتها بالأعمال الشاقة إن هي ارتكبت جرماً يستحق العقاب، فإن من يقرأ فطرة المرأة وخلقة المرأة وطبيعة المرأة ستقول له بلا شك: لم أخلق لأي من ذلك. ويؤيد هذا الأمر أن كثيراً من خصائص الأنوثة ثقل أو تضمحل بسبب ممارسة الرياضات العنيفة الشاقة مثلاً، والله خلق المرأة لتبقى امرأة والرجل ليبقى رجلاً، وما يعارض هذا الأصل لا يخلو من حرمة أو كراهة حسب الدرجة التي فيه من تغيير لخلق الله. وعليه فإن أدنى ما يمكن أن يحكم به في هذه الأمور وما شابهها هو الكراهة بأحد نوعيها إلا للحاجة أو ضرورة.

الواقع يدعو للوجوب

ولو عكسنا مسائل المنع السابقة لتوصلنا إلى كثير من القضايا التي تجب شرعاً بحكم الشرع المستنبط من الواقع أو المؤسس عليه، مثل وجوب أو استحباب استخدام القدرات المختلفة والمواهب المتعددة والنعم الكثيرة، التي يعتبر استخدامها فيما يرضي الله شكراً للمنع بها، وكذلك الكثير من الأحكام المبنية على الارتفاق والتيسير على الناس، ومنها مثلاً التيامن في الزكاة وموضع إناء الوضوء. ويدخل في هذا المقام البحث عن سنن الله في الكون، والاستفادة من مكونات الطبيعة، فلم يخلقها الله لتبقى هناك بل ليستفيد منها الإنسان وليستغلها أحسن استغلال.

وقد انتقد كثير من الاقتصاديين المعاصرين وخاصة المسلمين منهم والمنطلقين من مبادئ شرعية وتاريخية وواقعية النظام النقدي المعاصر بوصفه نوعاً من تسويق الوهم، ورأى كثير منهم ضرورة أن تكون النقود إما ذهباً أو فضة، أو ذات غطاء ذهبي أو فضي حتى لا يتحول الاقتصاد إلى مجرد خيال يمكن أن يتبخر في أي لحظة، كما وقع مع الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وحتى

يصبح الاقتصاد اقتصادا حقيقيا يمثل سلعا وخدمات حقيقية، وذلك ما ترنو إليه الشريعة في مختلف أحكام وتشريعات المعاملات، ولذا نجد كل المنوعات الشرعية في باب المعاملات من ربا وغش وغرر وحيل عليها لا تخلو من وجه الوهمية أو الخيالية التي تحول المعاملة من حقيقة إلى وهم يكسب منه القليلون ويكتوي بناره الكثيرون، وربما عمت بلواه الجميع دون استثناء، وكل المطلوبات الشرعية في المعاملات من معرفة المبيع على حقيقته وقابليته للتسليم والانتفاع الشرعي به، وضرورة التقابض عند بيع بعض الأعيان في بعض الأحيان، ووجوب استلام المبيع عموما على رأي وتفصيل في بعض الآراء، قبل بيعه مرة أخرى.. كل هذا يدل على أن المبدأ الشرعي في المعاملات أن تكون حقيقية ملموسة لا مجرد أوهام وخيالات في أذهان المتعاملين حماية للناس وأموالهم. وعندما يستدل المستدلون على ضرورة إحياء النظام النقدي الشرعي الحقيقي بطريقة ما لا شك أن الشرع سيسعفهم بكثير من النصوص التي تعتبر النقدين ثمنا وقيمة، سيسعفهم الفقه القديم بشكل ربما أكثر وضوحا، ويؤيدهم الواقع بشكل أوضح وأجلى. فلا دليل على اعتبار النقد الحقيقي أقوى من الواقع الذي حكم ويحكم وسيحكم بأن الله جعل الذهب منذ سخره للبشر مخزنا للقيمة المادية، وخلقه متوفرا بكمية معينة في الطبيعة تجعل الموجود منه كافيا لتلبية الاحتياجات الاقتصادية للدول، وبندرة معينة كافية للحفاظ على قيمته من الابتذال. وذلك واقع لم يتزحزح منذ قرون ولا يتوقع له أن يتغير إلا في حدود معقولة مقبولة لا يتوقع أن تسبب كارثة ولا أزمة اقتصادية كتلك التي يسببها النظام النقدي المكشوف.

خاتمة وخلاصة:

ما أجمل أن يحس الإنسان في نفسه بأن العقيدة التي يؤمن بها، والشريعة التي يعمل بها، والواقع الذي يعيشه، كلها متناسقة تمام التناسق مترابطة تمام الترابط متكاملة تمام التكامل، لا انفصام بينها ولا اختلاف ولا تعارض. وهذا الأمر هو الواقع بالفعل، ولكنه يحتاج إلى تذكير به واعتناء به من الباحثين والدارسين، لكي يكشفوه للناس على وجهه الحقيقي الذي لا إفراط فيه ولا تفريط.

وإن كان هناك من ألف في السابق في التشابه بين الشرع والخلق مثل ابن القيم رحمه الله، وهناك من ألف إثبات الصلة بين الحكمة والدين، مثل ابن رشد، وهناك من ألف في درء التعارض بين العقل والنقل مثل ابن تيمية، إلا أنني لم أطلع على كتاب ولا كاتب يذكر بأن كل عقائد الإسلام يدعو إليها الخلق كما تدعو إليها الفطرة، ولذا آمن مؤمنون بالله تعالى استدلالاً بخلقه قبل النبوة والبعثة، ولما جاءت النبوة جاءت كل مبادئها وشرائعها مبنية على الواقع، فما من مطلوب لها من غير التعبيدات المحضة إلى ويدعو إلى فعله بنفسه، وما من منهي عنه إلا ويدعو إلى فعله بنفسه. وهذا أصل ينبني عليه كثير من الأصول والفروع لا شك أن هذا البحث المتواضع سيكون دعوة لجمعها، وتذكيراً ببعضها، ومساهمة في التعريف بها. ولعل أهم المحاور التي نبه عليها ما يلي:

1- ضرورة التأمل والتفكير في ملكوت الله للاطلاع على مدى الانسجام العقلي والطبيعي والشرعي، الذي يجعل المؤمن يزداد إيماناً و يقيناً، بسلامة عقيدته وصحة شريعته.

2- عقائد الإسلام لا بد أن تفهم في إطار مسلمات الواقع لا في مقابله ولا في نقيضه، وبذلك يندفع الكثير من التهجم على الدين عموماً وعلى الإسلام خصوصاً بدعوى العقلانية والواقعية.

3- قواعد أصول الفقه وطرق استثمار النص واستنباطه لصيقة كل الالتصاق بأحكام الواقع ومسلماته التي لا مناص منها، ومن يحاول أن يفهم حكم النص بعيداً عن سلطة الواقع سوف يرجع به الأمر إلى إبطال النص من حديث لا يدري.

4- الفقه والفتاوى واستنباط أحكام المستجدات، لا بد للمجتهد والناظر فيها من الاستعانة بالفطرة التي فطر الله عليها الناس، وبالواقع الذي خلق عليه الكون، وإلا اضطربت الفتاوى والأحكام، وتعذر أو تعسر الحكم المناسب في مقامه المناسب.

5- من يأمل تغيير الأوضاع وإصلاحها، ومن يريد أن يعيد الأمة إلى رشدتها ومكانتها، لا بد أن يسترشد بسنن الله في الكون وفي الاجتماع الإنساني، وإلا ذهب جهده سدى، وربما وقع في مخالفة شرعية بسبب معارضته لسنن الله الكونية أو عدم اعتباره إياها.

وختاماً أسأل الله تعالى أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، وأن يرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، وأن يفهمنا ديننا حق الفهم، وأن ينور بصائرنا بنور العلم، وأن ييسرنا وييسر لنا كل ما يعيننا في صلاح ديننا ودنيانا، وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

